مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022

العلاقة بين رأس مال الصناديق التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي وطبيعة المعونات (دراسة مقارنة)

The relationship between the capital of development funds in the Gulf Cooperation Council countries and the nature of aid (A comparative study)

الباحث / فهد عبدالمحسن ناصر الهياف العدواني
مرشح للدكتوراه
كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم إدارة الأعمال

إشراف

أ.د / طاهر مرسي عطية
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ.د / حسن بسيونى
استاذ إدارة الأعمال
المعهد التكنولوجى العالى
بمدينة العاشر من رمضان

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص البحث

هدف البحث للتعرف على العلاقة بين رأس المال للصندوق وقيمة المعونات الفنية، وتوصيف العلاقة رأس المال للصندوق وعدد المعونات الفنية من خلال الاعتماد على البيانات التى تم تجميعها عن صندوق التنمية في دولة الكويت وصندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة وصندوق التنمية السعودي وصندوق التنمية في دولة قطر فى الفترة من 2015 إلى 2020.

وتوصل البحث إلى مساهمة تمويل الصندوق الكويتي للدول الممولة فى تخفيف العجز فى الميزان التجارى للدول النامية حيث ساهمت القروض في تغطية حوالي 70% من مدفوعات وارداتها، وكذلك ساهم تمويل صندوق ابو ظبي للتنمية للدول الممولة فى المساهمة فى مشروعات محطة الطاقة الحرارية الجوفية ، كما ساهم الصندوق السعودي للتنمية للدول الممولة ساهم في تخفيف حده العجز بنسبة كبيرة في الموازين التجارية للدول ، وأخيراً ساهم صندوق قطر للتنمية للتنمية للدول الممولة فى ساهم في تخفيف حده العجز بنسبة كبيرة في الموازين التجارية للدول.

الكلمات الافتتاحية : صندوق التنمية في دولة الكويت، صندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة، صندوق التنمية السعودي، صندوق التنمية في دولة قطر.

Abstract

The objective of this research is to identify the relationship between the capital of the Fund and the value of technical aid, and the description of the relationship between the capital of the Fund and the number of technical aid by relying on the data collected about the Development Fund in the State of Kuwait, the Development Fund in the United Arab Emirates, the Saudi Development Fund and the Development Fund in the State of Qatar in The period from 2015 to 2020.

The research found the contribution of the Kuwait Fund's financing to the financing countries in alleviating the deficit in the trade balance of developing countries, as the loans contributed to covering about 70% of their import payments, and the funding of the Abu Dhabi Fund for Development for the funded countries also contributed to contributing to the geothermal power plant projects, and the Fund also contributed The Saudi Development Fund for the funded countries contributed to alleviating the deficit by a large percentage in the trade balances of the countries, and finally the Qatar Fund for Development for the development of the funded countries contributed to alleviating the deficit by a large percentage in the trade balances of the countries.

Keywords :The Development Fund in the State of Kuwait, the Development Fund in the United Arab Emirates, the Saudi Development Fund, the Development Fund in the State of Qatar.

1. مقدمة

تسعي كافة دول العالم لتحقيق هدف التنمية، وبينما يشكل النمو الاقتصادى أحد المكونات الهامة لعملية التنمية، الا أنه لا يعد المكون الوحيد إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، انها تغيير جذرى يمتد الى ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس، ويجب النظر إلي التنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد وتشمل إعادة تنظيم وتوجية الانظمة والهياكل الاقتصاديه والاجتماعية ، حيث تمثل الاستراتيجيات التقليدية للتنمية في التعديل المخطط لهياكل الانتاج والعمالة بحيث يقل نصيب الزراعة فى كليهما بينما يتزايد الاتجاة للتصنيع بقدر المستطاع. (حسين عمر، 2005 ، ص121)

كما أن العديد من الباحثين وواضعى السياسات قاموا بدراسة النمو كهدف نهائى للتنمية وكمعيار لقياس درجة نجاحها واعيد تعريف التنمية فى منتصف السبعينات لتصحيح عملية خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة، وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو ، وباختصار أصبحت التنمية تمثل عدالة توزيع من خلال النمو ، فالتنمية هى تلك العملية المتعددة الابعاد والتى تتضمن إجراء تغيرات جذرية فى الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والادارية جنبا الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل الكلى واستئصال جذور الفقر المطلق فى مجتمع ما. (أسامة عبدالرحمن، 2008 ، ص42)

لذا نوع من الخلط وعدم التمييز بين مفهوم التنمية والنمو ، فالنمو يشير الى مجرد ارتفاع الدخل الكلى أو دخل الفرد أما التنمية فهى ظاهرة مركبة تتضمن النمو كأحد عناصرها الهامة مضاف إليها تغيرات معينة تتضمن أساساً أبعاداً نوعية فى عملية التنمية تمتد إلى ما وراء التوسع ولعل الاختلاف النوعى بين المصطلحين يمكن أن يظهر بصورة خاصة فى التغير الهيكلى فى أنماط الانتاج وعناصرة وتحسين الفنون الانتاجية، كما يمكن أن يظهر كذلك فى تطوير المؤسسات وفى التغير الذى يلحق بالسلوك وقيم الافراد وفى تحديث النظم السياسية، ويتضح مما سبق أن التنمية لا تعنى التنمية الاقتصادية أو التصنيع فقط، ذلك لأن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية أوسياسية أو ثقافية مختلفة، فهم مزيج من هذه الجوانب كلها ومع ذلك فإن التنمية لاتزال تحتل مساحات أكبر من الاهتمام ببقية جوانب التنمية، ومرد ذلك إلى أن التنمية تقوم على معايير مادية ذات مردود ملموس تسعى إلى تحقيق معدلات عالية من الانتاج الكلى، بحيث تسعى

الى تحقيق الارتقاء والتقدم بجميع أفراد المجتمع فى جميع نواحى الحياة المادية وغير المادية، مما يتتطلب اجراء تغيرات جوهرية وأساسية فى أساليب الإنتاج وعلاقاته وفى البنيان السياسى والثقافي والاجتماعي للمجتمع.

ويمثل مفهوم التنمية مدي اوسع من مجرد توفير وسائل التمويل، بما يتطلب ذلك توفير وتطوير القوى البشرية، ووضع المؤسسات الانظمة المناسبة، وانتهاج سياسات ملائمة، إلا أن التمويل يبقى العامل الأساسى فى عمليات التنمية وتكوين المؤسسات التي تحتاج هي الاخرى إلى مصادر للتمويل، مما يجعل عنصر التمويل اساسياً ومهماً فى عملية التنمية، والتمويل يأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة، فقد يكون على شكل قرض أو مشاركة فى التمويل بالاقراض وتقوم به عادة البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة، أما التمويل بالمشاركة يأخذ شكل المساهمة فى رأس المال وهو ما تقوم به شركات الاستثمار وبعض الصناديق. (صقر أحمد صقر ، 2004 ، ص63)

ويختلف التمويل باختلاف الغرض الذي خصص لاجله ، فهناك تمويل البنية الأساسية التى تحقق مزايا اقتصادية عالية دون أن توفر بالضرورة عائداً مالياً مباشراً للمشروع يحفز الاستثمار الخاص للاقدام عليه، وهناك أيضاً تمويل المشروعات الانتاجية التي تدر عوائد مالية والذي يمكن للمشروعات الخاصة القيام به، كما أن هناك تمويلاً يهدف إلى ترشيد وتحسين السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية من أجل حمل السلطات على القيام بهذه الإصلاحات وتعويض الاثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.(طارق محمود عبدالسلام ، 2006 ، ص131)

وإيماناً من دول الخليج العربي في دفع عملية التنمية في الدول العربية والافريقية تحقيقاً للتكامل ، فقد تحولت بعض هذه الدول إلى إنشاء مؤسسات مالية يمكنها المساعدة في تمويل خطط التنمية، ومد مشروعاتها بالأموال اللازمة للقيام بها، ولم يقتصر الأمر على الدول العربية، وإنما امتد نشاط تلك المؤسسات المالية الى الدول النامية الاخرى خارج الوطن العربي للمساهمة في تحديث البنية الاساسية ، والمشروعات الاقتصادية المختلفة. (عبدالوهاب عبدالحميد رشيد ، 2005 ، ص45)

2. البحوث السابقة

بحث (عنبر ، 2021)

هدف البحث إلى التعرف على محددات تخصيص المساعدات العربية للدول الأفريقية من خلال تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى لأربع جهات مانحة عربية وباستخدام Panel Data خلال الفترة من 2013 وحتى 2018 ، وباستخدام صافي المساعدات الإنمائية الرسمية كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تشمل متغيرات تعكس

خصائص وحاجة الدول الأفريقية المتلقية للمساعدات، ومتغيرات تعكس مصلحة الجهات المانحة العربية.

وتوصل البحث إلى أن محددات تخصيص المساعدات العربية وإن كانت في مجملها تتأثر بمصلحة الجهات المانحة العربية أكثر من حاجة الدول المتلقية، إلا أنها تختلف من جهة مانحة إلى أخرى، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن المصلحة الاقتصادية، والتحيز العربي، تعتبر محددات رئيسية في تخصيص مساعدات الإمارات ، كما اتضح أن عدد سكان الدولة المتلقية يعد محدداً رئيسياً في تخصيص المساعدات الكويتية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن هناك تحيزاً عربياً في تخصيص المساعدات السعودية، وأما عن الخصائص المؤسسية للدول المتلقية فقد اتضح أن مستوى الشفافية الذي تتمتع به الدولة المتلقية محدد رئيسي لتخصيص مساعدات صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية.

بحث (لزعر ، 2020)

هدف البحث إلى بيان الدور الذي لعبته الصناديق التنموية العربية لتخطّي الآثار السلبية لهذه الأزمة في مختلف البلدان العربية .وقد تبين بصفة عامة بأنه بالرغم من بعض المبادرات التي قامت بها هذه الصناديق إلاّ أنها كانت غير كافية خاصة مقارنة ببعض المؤسسات التنموية والتمويلية الدولية والتي قدّمت مساعدات لعدة دول عربية وخلقت مبادرات جديدة تراعي التحديات الكبيرة لهذه الجائحة، وقد أكّد هذا البحث على أن هذه الأزمة تمثّل فرصة لهذه الصناديق لانطلاقة جديدة ولعب دور أكبر في مساندة البلدان العربية.

وتوصل البحث إلى دور تلك الصناديق التنموية فى مساهمة وقيمة المنح والقروض فى احداث التنمية بشرط حسن إداراتها واستغلالها استغلالاً أمثلاً بشروط أكثر.

بحث (جعفر ، 2015)

هدف البحث الى الكشف عن دور المملكة العربية السعودية في تنمية اقتصاديات البلدان الأفريقية من خلال اتخاذ الصندوق السعودي للتنمية كنموذج، وارتكزت الدراسة على عدة عناصر، كشف العنصر الأول عن قنوات المساعدة المالية السعودية المقدمة للبلدان الافريقية، ومنها، الصندوق السعودي للتنمية، مساهمات المملكة العربية السعودية في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية، ومساهمة المملكة في تمويل منظمة الأغذية والزراعة العالمية، ومساهمة

المملكة في تمويل المنظمات الخيرية السعودية الدولية، وركز العنصر الثاني على النشاط التمويلي للصندوق السعودي للتنمية في الدول الافريقية، من حيث، مدخل تعريفي عن الصندوق السعودي للتنمية، والتوزيع الجغرافي لقروض الصندوق التراكمية. وتطرق العنصر الثالث الى نشاط الصندوق السعودي للتنمية في افريقيا. وتصدى العنصر الرابع الى برنامج تمويل الصادرات السعودية. وأشار العنصر الخامس الى الدور المستقبلي للمملكة العربية السعودية في تنمية البلدان الافريقية.

وتوصل البحث الى أن مساعدات المملكة الإنمائية تهدف الى دعم جهود البلدان الافريقية وخططها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان مساعدات المملكة تتميز بخصائص بارزة من أهمها، كونها متنوعة في مجالاتها، وشاملة في تغطيتها للاحتياجات مع ارتفاع عنصر المنحة فيها، وأنها غير مقيدة بشروط معقدة، ولا ترتبط بأهداف ومصالح سياسية.

أوجه التشابه :

- يتفق البحث الحالي الأبحاث السابقة في أهدافها بتشخيص دور الصناديق التنموية الكويتى والسعودى والاماراتى .
- يتفق البحث الحالي مع البحوث السابقة باعتمادها منهج التحليل المقارن والاحصائى كأداة للدراسة
- يتفق البحث الحالي مع البحوث السابقة في الأبعاد التى تعكس دور الصناديق التنموية من حيث (رأس مال الصندوق ، طبيعة المعونات).

2. أوجه الاختلاف :

- كل البحوث تمت على صندوق واحد أو صندوقين على عكس هذا البحث تم فيه التطرق للصناديق التنموية الأربعة فى دول مجلس التعاون الخليجى بالاضافة إلي ندرة البحوث التي تناولت ذلك الموضوع .
- يعتمد الباحث فى هذا البحث على مقياس متنوعة لدور تلك الصناديق من واقع تقريرها من حيث (رأس المال للصندوق، عدد المعونات ، قيمة المعونات)، وفيما يلى يوضح الشكل التالى رقم (1) الفجوة البحثية مقارنة بالبحوث السابقة.

شكل (1): .الفجوة البحثية

* المصدر: من إعداد الباحث

3. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث الأساسية في تحديد الاستراتيجية المناسبة لعمل صناديق التنمية مع ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية عربية تتضمن خريطة واضحة لمواجهه ما تعرضت له اقتصاديات العالم العربي ولرفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطن في الدول النامية، والتركيز على بعض

المشروعات مثل تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي اضافة الى مخطط الربط العربي بالسكك الحديدية وبرنامج الامن الغذائي ومشروع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة ، ويتوجب اعادة النظر في النظام الاساسي لصناديق التمويل بما يسمح لها بالاستثمار في رأس مال المشروعات الزراعية خاصة في ظل أزمة الغذاء العالمية ومحاولة الدول لإيجاد حل لها وعقد المؤتمرات العالمية وايضاح مدى فعالية هذه الصناديق لتمويل المشروعات في الدول النامية عامة ودول الخليج خاصة، ويمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية :

- إلى أى مدى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق قيمة المعونات الفنية ؟
- إلى أى مدى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وعدد المعونات الفنية ؟

4. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى التعرف على دور إدارة الصناديق التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية :

- التعرف على العلاقة بين رأس المال للصندوق قيمة المعونات الفنية .
- تحديد العلاقة بين رأس المال للصندوق وعدد المعونات الفنية.
- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى تفيد في التعرف على دور الصناديق التنمويل وتعظيم الاستفادة من دورها.

5. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يتطرق إلى موضوع جديد على الساحة العالمية لايزال يثير الكثير من الجدل بين مختلف المفكرين والباحثين الاقتصاديين حول مدى جدوى مثل هذه الصناديق وتداعياتها المحتملة على اقتصاديات البلدان المالكة والبلدان المستقبلة لاستثماراتها، ومن جهة أخرى ونظرا لندرة البحوث والدراسات التي تناولت ظاهرة صناديق التنمية بسب حداثتها مقارنة بظواهر اقتصادية أخرى، فإننا نعتقد أن بحثنا سيساهم في إثراء النقاش الدائر حولها من خلال دراسة ومقارنة وتقييم دول مجلس التعاون الخليجي لتحديد دور إدارة الصناديق التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي مما سيوفر للمهتمين في هذا الموضوع وخاصة أصحاب القرار في دول

مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة نظرة شاملة حول تجارب مختلفة يمكن الاستفادة منها لتقويم وتحسين هذه الآلية مقارنة بدول أخرى، واستغلال هامش الأمان الذي توفره من أجل معالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد في دول الخليج الذي يعد المسبب الرئيسي لمختلف الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

ومما سبق تتمثل أهمية البحث في عدة نقاط :

- **القاء الضوء على الدور الانمائي لصناديق التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في (صندوق التنمية الكويتي – صندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة – صندوق التنمية السعودي– صندوق التنمية في دولة قطر) لمد يد العون التمويلي لدول النامية واظهار ان هذه الدول تقر بان تحقيق الرخاء لدول العالم يشكل ركيزة اساسية للسلام العالمي وتحسين العلاقات بين الدول المختلفة مع ايجاد قنوات استثمارية لمواردها المتنامية.**
- **بيان اسلوب العمل في الصناديق محل الدراسة باعتباره مؤسسة مستقلة تكفل لها حرية الحركة بتمويل مشروعات التنمية بعيداً عن البيروقراطية الادارية واللائحة والتي تشكل عائقاً حقيقيا امام الجهود المبذولة للإسهام في العمليات التنموية المختلفة.**

6. فروض البحث

يمكن صياغة فروض البحث كما يلى :

- **الفرض الأول : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق قيمة المعونات الفنية.**
- **الفرض الثانى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وعدد المعونات الفنية.**

7. متغيرات البحث

تتمثل متغيرات البحث على النحو التالى :

1. **المتغير المستقل : اعتمدت البحوث السابقة على بحث حجم الصندوق من حيث رأس مال الصندوق.**
2. **المتغير التابع: اعتمدت البحوث السابقة على بحث الدور التنموى من خلال الأبعاد وهي: (قيمة المعونات الفنية ، عدد المعونات الفنية)**

ويسترشد الباحث بالأبعاد التى وردت فى الابحاث السابقة فى إعداد بحثه هذا كما يتضح من الشكل التالي :

شكل (2)

متغيرات البحث

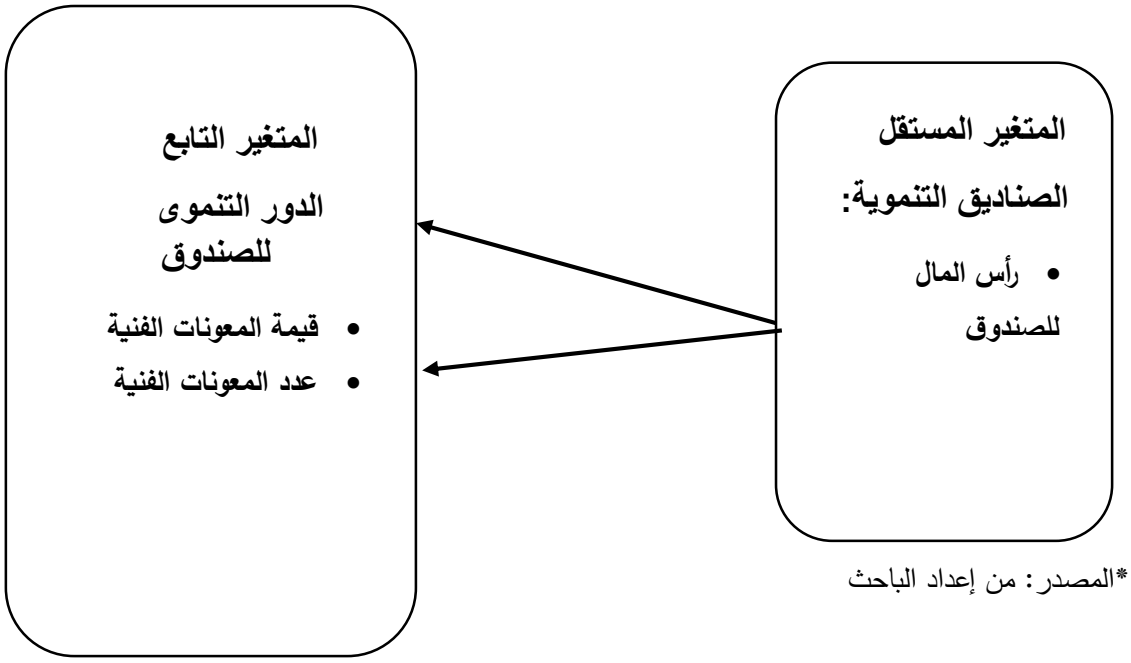

*المصدر: من إعداد الباحث

8. أساليب البحث

يعتمد الباحث على استخدام المنهج المقارن التحليلي من خلال عقد مقارنة للصناديق التنموية ، وإيجاد أوجه التشابه والاختلاف، مما يساعد في تبادل الخبرات فيما بين دولة وأخرى، للوقوف على الدور المحدد لصناديق التنموية ، للمقارنة بين مساهمات الصندوق التنموية وبيان دورها ، وكذلك

المنهج الاحصائى والذى سيعتمد على تحليل البيانات الثانوية واثباتها احصائياً من عدمة وما تسعى الدراسة للوصول اليه من نتائج وتوصيات، وذلك من خلال ما يلى :

أ. الإطار النظري (الفكري)

يتناول فيه الباحث دور الصناديق التنموية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة بهذا الموضوع ، وكذلك مراجعة الكتب والمراجع العربية والأجنبية والرسائل المنشورة وغير المنشورة ، وكذلك من خلال البحوث العلمية التى تتعلق بموضوع البحث من أجل التوصل إلى بعض المفاهيم النظرية التى تستخدم في الدراسة التطبيقية.

ب. الدراسة المقارنة والاحصائية

وتهدف إلى التعرف على اجراء مقارنة بين بيانات الصناديق من خلال توافر سلسلة زمانية تشمل البيانات التالية : رأس مال الصندوق، قيمة المعونات الفنية ، عدد المعونات الفنية ، ويتم الحصول على البيانات اللازمة من خلال التقارير الصادرة عن تلك الصناديق من عام 2015-2020 ، فضلاً عن استخدام تلك البيانات الثانوية لاجراء التحليل الاحصائى .

ج. أساليب البحث

يعتمد الباحث على البيانات الثانوية من خلال التقارير السنوية الصادرة عن تلك الصناديق شاملة متغيرات البحث .

د. أساليب تحليل البيانات (الأساليب الاحصائية)

من أجل التوصل إلى مدي صحة أو خطأ فروض البحث يستخدم الباحث الأساليب التالية لتحليل البيانات:

- **معاملات الارتباط: بهدف اختبار صحة الفروض**
- **أسلوب الانحدار البسيط : بهدف تقييم نماذج العلاقات لمتغيرات الدراسة .**

9. حدود البحث

- الحدود الموضوعية : يقتصر موضوع البحث فى بحث العلاقة بين رأس مال الصناديق التموية الخليجية والمعونات الفنية.
- الحدود المكانية : صندوق التنمية في دولة الكويت وصندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة وصندوق التنمية السعودي وصندوق التنمية في دولة قطر.
- الحدود الزمنية : تم تجميع البيانات الأولية للبحث في الفترة من عام 2015–2020.

10. الدراسة النظرية

تسعي كافة دول العالم لتحقيق هدف التنمية، وبينما يشكل النمو الاقتصادى أحد المكونات الهامة لعملية التنمية، الا أنه لا يعد المكون الوحيد إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، انها تغيير جذرى يمتد الى ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس، ويجب النظر إلي التنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد وتشمل إعادة تنظيم وتوجية الانظمة والهياكل الاقتصاديه والاجتماعية ، حيث تمثل الاستراتيجيات التقليدية للتنمية في التعديل المخطط لهياكل الانتاج والعمالة بحيث يقل نصيب الزراعة فى كليهما بينما يتزايد الاتجاة للتصنيع بقدر المستطاع. (حسين عمر ، 2005 ، ص121)

ويمثل مفهوم التنمية مدي اوسع من مجرد توفير وسائل التمويل، بما يتطلب ذلك توفير وتطوير القوى البشرية، ووضع المؤسسات الانظمة المناسبة، وانتهاج سياسات ملائمة، إلا أن التمويل يبقى العامل الأساسى فى عمليات التنمية وتكوين المؤسسات التي تحتاج هي الاخرى إلى مصادر للتمويل، مما يجعل عنصر التمويل اساسياً ومهماً فى عملية التنمية، والتمويل يأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة، فقد يكون على شكل قرض أو مشاركة فى التمويل بالاقراض وتقوم به عادة البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة، أما التمويل بالمشاركة يأخذ شكل المساهمة فى رأس المال وهو ما تقوم به شركات الاستثمار وبعض الصناديق. (صقر أحمد صقر ، 2004 ، ص63)

ويختلف التمويل باختلاف الغرض الذي خصص لاجله ، فهناك تمويل البنية الأساسية التى تحقق مزايا اقتصادية عالية دون أن توفر بالضرورة عائداً مالياً مباشراً للمشروع يحفز الاستثمار الخاص للاقدام عليه، وهناك أيضاً تمويل المشروعات الانتاجية التي تدر عوائد مالية والذي يمكن للمشروعات الخاصة القيام به.

أولاً: صندوق التنمية الكويتي

إن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، اول مؤسسة انمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية و الدول الاخرى النامية، ولعل من اهم ما تتسم به القروض التي يقدمها الصندوق انها ميسرة تهدف الى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الانمائية، و في تنفيذ برامج التنمية فيها، كما يقوم الصندوق بتقديم المساعدات لتمويل تكاليف اعداد دراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات الانمائية في هذه الدول، وتدريب الكوادر الوطنية فيها، اضافة الى ذلك، يقوم الصندوق بالمساهمة في رأسمال المؤسسات التنموية الدولية والاقليمية، ويعتبر الصندوق الكويتي اداة لمد جسور الصداقة والاخاء بين دولة الكويت والدول النامية، (عبدالوهاب بدر، **2010، ص121.) وقد تأسس صندوق التنمية الكويتي في 31 ديسمبر 1961 لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية، وقد كان تأسيسه في نفس العام الذي شهد استقلال الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح وهي مؤسسة مساعدات الأولى من نوعها لكونها منشأة من قبل دولة نامية، وقد أتى ذلك كرسالة من الشعب الكويتي تقول" بالرغم من أننا على موجة التغيير إلا أننا لن ننسى أصدقائنا المحتاجين وفي 31 ديسمبر 1961 تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كمؤسسة كويتية وكانت عمليات الصندوق في بداية الأمر مقتصرة على الدول العربية وفقا لقانونها الأساسي لكن في شهر يوليو 1974 امتد نشاط الصندوق ليشمل باقي دول العالم النامية وقد تمت مضاعفة رأس المال ليصبح 2000 مليون دينار كويتي وتم توسيع نطاق صلاحيات الصندوق ليشمل المشاركة في رأس مال وموارد المؤسسات التنموية وأسهم رأس مال بعض الشخصيات الاعتبارية، وفقا لقانون الصندوق كان رئيس مجلس الوزراء هو من يرأس مجلس إدارة الصندوق وقد فوض صلاحياته بهذا الخصوص إلى وزير المالية حتى أتى تعديل على القانون في عام2003 تم فيه تحويل هذه السلطة إلى وزير الخارجية. (غانم سلطان ، 2005 , ص15)**

ويتمثل الغرض الأساس من الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها حيث تتمثل أنشطة الصندوق في (تقديم القروض والضمانات – تقديم المنح على سبيل المعونة الفنية وتوفير أنواع المعونة الفنية الأخرى – الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها)، وتمثل نطاق عمليات الصندوق بشكل أساسي على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعية لتشمل عمليات

الأبنية التعليمية والصحية، كما يجوز للصندوق أن يقدم مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة ومؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي، ومؤسسات التي تضطلع بمشروعات مشتركة بين عدد من الدول النامية والمنشآت المختلطة والخاصة ذات الشخصية الاعتبارية والتي يكون لها طابع إنمائي ولا يقتصر هدفها على مجرد تحقيق الربح، كما يشترط أن تكون هذه المنشآت تابعة لواحدة أو أكثر من الدول النامية وتتمتع بجنسيتها، (وفي الحالات التي لا يكون فيها المقترض هو الدولة المستفيدة من القرض، يتطلب الصندوق عادة عقد اتفاقية تضمن فيها تلك الدولة الوفاء بالتزامات المقترض وفقاً لاتفاقية القرض المعقودة معه).

ثانياً: صندوق أبوظبي للتنمية .

تأسس صندوق أبوظبي للتنمية في 15 يوليو 1971 كمؤسسة وطنية رائدة بمجال تقديم المساعدات الخارجية، تابعة لحكومة أبوظبي برأس مال الصندوق ستة عشر مليار درهم إماراتي، حيث يهدف الصندوق إلى تقديم قروض ميسرة وإدارة المنح المقدمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتمويل مشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية والاجتماعية في الدول النامية، بالإضافة إلى استثمارات ومساهمات مباشرة لتعزيز دور القطاع الخاص في الدول المستفيده لما له من دور أساسي في تسريع عملية التنمية (نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، 2008 .، ص 122)

يتركز نشاط الصندوق على عامل الإستدامة للحد من الفقر في مجتمعات الدول النامية من خلال تمويل ودعم مشروعات حيوية من شأنها الإسهام في عملية تنمية مختلف القطاعات ورفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل لسكانها، حيث يعمل صندوق أبوظبي للتنمية على دعم مسيرة التنمية في الدول النامية من خلال العمل على محورين أساسيين، يتمثل أولهما في تقديم القروض الميسرة وإدارة المنح الحكومية المخصصة لتمويل مشاريع تنموية في الدول النامية، ويتم التركيز في هذا المجال على القطاعات الأساسية كمشاريع البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه، والطرق، والخدمات الاجتماعية والصحيه والتعليم وذلك لما لهذه القطاعات من دور مهم في الرقي بحياة الإنسان و توفير سبل العيش الكريم له، وتحفيز الأداء الاقتصادي (تقرير صندوق أبو ظبى للتنمية، 2020 ، ص18)

ثالثاً: صندوق التنمية السعودي

تأسس الصندوق السعودي للتنمية بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 الصادر في 1394/8/14هـ الموافق 1974/9/1م، وبدأ أعماله بتاريخ 1395/2/18هـ الموافق 1975/3/1م، كما يهدف الصندوق في المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، وفي تقديم التمويل والضمان للصادرات الوطنية غير النفطي، حيث يتمثل الصندوق بأنه مؤسسة عامة تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وله مجلس إدارة مكون من ستة أعضاء، ويتولى نائب الرئيس والعضو المنتدب السلطة التنفيذية فيه، وهو المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وقد بدأ الصندوق نشاطه برأس مال قدره عشرة آلاف مليون ريال مقدم من حكومة المملكة، وتمت زيادته على ثلاث مراحل ليصبح واحداً وثلاثين ألف مليون ريال سعودي.(الصندوق السعودى للتنمية ، 2015، ص3)

كما هو محدد في نظامه، فإن الهدف الرئيسي للصندوق هو المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، وفي تقديم التمويل والضمان للصادرات الوطنية غير النفطية.

رابعاً: صندوق قطر للتنمية.

أنشأ صندوق قطر للتنمية عام 2002 رأس مال الصندوق ألف مليون ريال قطري وفي وقت لاحق تم زيادته إلى أثناعشر مليار ريال فطري، وهو مؤسسة عامة قطرية مكلفة بتنسيق وتنفيذ مشاريع مساعدات التنمية الخارجية بالإنابة عن دولة قطر بموجب القانون رقم (19) لعام 2002 وتعديلاته، وقد قدم الصندوق المساعدات للعديد من الدول في جميع أنحاء العالم إنسجاماً مع أهداف التعاون الدولي في رؤية قطر 2030.

يهدف الصندوق القطري للتنمية إلى مساعدة الدول العربية وغيرها من الدول النامية في تنمية اقتصاداتها وتنفيذ برامج التنمية من خلال تقديم القروض والمنح والمساعدات الفنية لهذه الدول أو المؤسسات القانونية التي تتبعها وتحمل جنسيتها، وتساهم في التنمية والاجتماعية لهذه البلدان. وبصفته مؤسسة قطرية عامة مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية الخارجية نيابة عن دولة قطر بموجب القانون رقم 19 عام 2002 وتعديلاته، قدم الصندوق المساعدة إلى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بما يتماشى مع أهداف التعاون الدولي في رؤية قطر الوطنية. (صندوق قطر للتنمية ، التقرير السنوى، 2018،ص9.)

11. الدراسة الميدانية

أولاً: اختبارات الفروض

يعكس التحليل الإحصائي والأساليب التي تم استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة، من حيث اختبار الفروض باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط والمتعدد Simple and multiple regression ، لقياس العلاقة الاحصائية بين رأس مال الصندوق والمتغيرات الأخرى من حيث طبيعة التمويل ، وعدد وقيمة القروض الممنوحة، وعدد وقيمة المعونات الفنية كما يلى:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق قيمة المعونات الفنية.

جدول رقم (1)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة بين رأس المال للصندوق قيمة المعونات الفنية.

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	1.898	17.596	**0.01	142.289	**0.01	%27.5
رأس مال الصندوق	0.524	11.928	**0.01			

****دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).**

***المصدر:مخرجات برنامج Spss**

يتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) يفسر (27.5%) من التغير الكلي في المتغير التابع (قيمة المعونات الفنية). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، كما أنه باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) ، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (قيمة المعونات الفنية)، حيث بلغت قيمة "ت" (11.928) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (142.269) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قيمة المعونات الفنية ،ومن ثم

يتم قبول الفرض الخامس بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصـائية بين رأس المال للصـندوق قيمة المعونات الفنية.

الفرض الثانى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وعدد المعونات الفنية .

جدول رقم (2)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة بين رأس مال الصندوق وعدد المعونات الفنية .

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	1.512	14.006	**0.01	240.646	**0.01	%39.1
رأس مال الصندوق	0.625	15.513	**0.01			

****دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).**

***المصدر:مخرجات برنامج Spss**

يتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) يفسر (39.1%) من التغير الكلي في المتغير التابع (عدد المعونات الفنية). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، كما أنه باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) ، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (عدد المعونات الفنية)، حيث بلغت قيمة "ت" (15.513) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، ولاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (240.646) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على عدد المعونات الفنية ، ومن ثم يتم قبول الفرض السادس بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وعدد المعونات الفنية .

ثانياً: النتائج والتوصيات

1. نتائج الدراسة المقارنة

أ . ساهم تمويل الصندوق الكويتي للدول الممولة فيما يلى :

- **تخفيف العجز فى الميزان التجارى لموريتانيا حيث ساهمت القروض في تغطية حوالي 70% من مدفوعات وارداتها.**
- **تخفيف عجز الميزان التجاري للصومال حيث ساهمت قروض الصندوق في تغطية ما يقرب من 29% من اجمالي المدفوعات الكلية.**
- **تخفيف عجز الموازين التجارية بدرجة متوسطة الى وصل دولتي النيجر والاردن في تغطية بنسبة 22%، 16% من المدفوعات الكلية لواردات الدولتين على التوالي**
- **تطوير وتوسعة شبكة الكهرباء بمملكة البحرين ورفع كفائتها من خلال انشاء 11 محطة وتوريد المستلزمات الكهربائية والميكانيكية**

ب. ساهم تمويل صندوق ابو ظبي للتنمية للدول الممولة فيما يلى :

- **تخفيف عجز الميزان التجارى بدرجة متوسطة في دولة موريتانيا حيث ساهمت قروض الصندوق المتدفقة اليها في تغطية ما نسبته 18% تقريبا من اجمالي مدفوعات وارداتها.**
- **المساهمة فى مشروع محطة الطاقة الحرارية الجوفية لدعم قطاع الطاقة في دولة سانت فنسنت وغرينادينز من خلال توفير الطاقة باستخدام الطاقة الحرارية الكائنة في باطن الأرض في صربيا.**
- **مشروع نيهافى للطاقة الكهرومائية بالأرجنيتن لتعزيز نمو قطاع الطاقة المتجددة، حيث تسعى إلى الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية لديها في توليد احتياجاتها من الطاقة من مصادر متجددة، من خلال توفير حوالي 4 ميغاوات من الطاقة لسكان مقاطعة نيوكوينز في شمال والأرجنتين وربطها بالشبكة الرئيسية.**

ج. ساهم الصندوق السعودي للتنمية للدول الممولة فيما يلى :

- **ساهم في تخفيف حده العجز بنسبة كبيرة في الموازين التجارية للدول أن موريتانيا والسودان على قمة الدول اذ ساهمت القروض في تغطية حوالي 77% و 40% من مدفوعات واردات الدولتين على التوالي.**
- **كما ساهمت ايضاً في تخفيف عجز الميزان التجاري للصومال حيث ساهمت قروض الصندوق في تغطية ما يقرب من 28% من اجمالي المدفوعات الكلية.**

د. ساهم صندوق قطر للتنمية للتنمية للدول الممولة فيما يلى :

- **ساهم في تخفيف حده العجز بنسبة كبيرة في الموازين التجارية للدول أن موريتانيا على قمة الدول اذ ساهمت القروض في تغطية حوالي 68% من مدفوعات وارداتها.**
- **كما ساهمت ايضاً في تخفيف عجز الميزان التجاري للصومال حيث ساهمت قروض الصندوق في تغطية ما يقرب من 27% من اجمالي المدفوعات الكلية.**
- **كما أدت مساهمة قروض الصندوق السعودي في تخفيف عجز الموازين التجارية بدرجة متوسطة الى وصل دولتي النيجر والاردن في تغطية بنسبة 20%، 14% من المدفوعات الكلية لواردات الدولتين على التوالي.**

2. التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية :

أ. توجيه دور الصناديق نحو القضاء على الفقر من خلال الجهود المتميزة للصناديق التنموية

ب. كما يتم التوجه للعمل على تطوير الزراعة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وتكريس الموارد المائية لسد احتياجات الدول من المنتجات الاساسية مثل الحبوب والسكر والأرز واللحوم والدجاج والأعلاف.

ت. تعزيز حوكمة نظام الرعاية الصحية وبناء نظام أكثر توازناً من خلال زيادة فرص الوصول الى الرعاية الصحية الاولية والى المراكز المجتمعية وترخيص جميع العاملين في الرعاية الصحية، مع تعزيز التكامل بين الجهات العامة والخاصة التي تقدم الخدمات الصحية

ث. العمل على تنفيذ الاستراتيجيات التعليمية في سبيل بناء المعرفة التي تحتل أهمية كبيرة في تحقيق غايات ركيزة التنمية البشرية .

ج. العمل على تطوير الصناعات المختلفة من مناجم الفوسفات التي تعتمد عليها صناعة الاسمدة الكيماوية وتطوير وسائل الانتاج في مناجم الملح ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الاسمدة الازوتية.

وفى ضوء التوصيات السابقة يمكن تقديم نموذج منها فى شكل خطة تنفيذية :

جدول رقم (45)

توصيات البحث

التوصية	خطوات التطبيق	جهة التنفيذ	المدى الزمني
توجيه دور الصناديق نحو القضاء على الفقر من خلال الجهود المتميزة للصناديق التنموية	– دعم وتنفيذ مشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية مع وضع نظام يراجع تشريعات الحماية الاجتماعية بانتظام. – إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المخصصة للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر – بناء قاعدة بيانات منهجية تعتمد على أدلة لقياس الحماية الاجتماعية. – تحديد آليه لمطابقة العرض والطلب على الوظائف للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر	مديرى إدارة مراكز التدريب بالصناديق التنموية	

*المصدر : من اعداد الباحث

المراجع

- **حسين عمر، " المنظمات الدولية والتطوارت الاقتصادية المدنية"، تهامة للنشر والكتاب ، 2005 ، ص121.**
- **أسامة عبدالرحمن، " دليل المنظمات الدولية"، دار الفكر العربي ، 2008 ، ص42.**
- **صقر أحمد صقر ، " التنمية "، مؤسسة الكويت لتقدم العلم، ط1 ، 2004 ، ص63.**
- **طارق محمود عبدالسلام ، " صناديق التمويل العربية – الأداء والطموحات"، نشر وتوزيع الكتاب الجامعة ، جامعة حلون ، 2006 ، ص131.**
- **عبدالوهاب عبدالحميد رشيد ، " الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة"، دار كاظمة للنشر ، الأردن، 2005 ، ص45.**
- **محمد أمين لزعر ،" أزمة كوفيد 19 –ودور الصناديق التنموية العربية في التعافي الاقتصادي وإرساء أسس مستدامة للنمو في الدول العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث(225 – 197) 2020– المعهد العربي للتخطيط**
- **محمد أحمد جعفر. "دور المملكة العربية السعودية فى تنمية اقتصاديات البلدان الإفريقية: الصندوق السعودى للتنمية نموذجاً ".قراءات إفريقية: المنتدى الاسلامي ع26 (2015)، ص ص 62 - 73**

- **Ali Al-Mutairii, Asmuliadi Lubisii & Mohd Abdul Wahab Fatoni Mohd Balwi,(2021), THE IMPORTANCE OF THE ROLE OF FINANCING SMALL PROJECTS IN THE STATE OF KUWAIT (KUWAIT NATIONAL FUND AS A MODEL), Al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies. Vol. 23. No. 1. July Issue (2021)**
- **El-Ghaish, H. ,"ARAB DEVELOPMENT AID AND THE NEW DYNAMICS OF MULTILATERALISM: TOWARDS BETTER GOVERNANCE?, 2020.**